اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 69

2-8 مايو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

٣٪ حصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات

أكد خبراء ماليون ومصرفيون دعمهم للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك نظراً لأهمية هذا القطاع المهم في مساهمته الكبيرة في النمو الاقتصادي للإمارات، ومساهمته المهمة في الناتج الإجمالي للدولة. وقال المهندس حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي: إن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 95% من اقتصاد دبي ودولة الإمارات، لكن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل 3 أو 4% من التمويل الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية بحسب بعض الدراسات؛ ولذلك فإن الشركات التي بهذا الحجم بدأت تلجأ إلى التمويل الشخصي على الرغم من أن تكلفته عالية جداً. وأضاف بوعميم: حالياً ومع عمليات تقوية الاقتصاد وتسريع النمو، لابد من أن نجد حلول خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء الوطنية أو غير الوطنية، وقد اقترح البعض أن يكون هناك تأمين على القروض وهو أمر غير موجود في الإمارات حالياً، لكننا نطمح أن يتم النظر في هذا الحل الجيد، فالشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة الحصول على القروض، وإن حصلت عليها فتكلفتها عالية جداً. وجاء في تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر مؤخراً أن القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تقم بتوفير الخدمات التمويلية المطلوبة للأعمال في المنطقة وبصورة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي عانت من قلة التمويل؛ مما قد يؤدي إلى انحسار نمو هذا القطاع المهم .

تعليق

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. و تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع . وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي: 1. مالك المنشأة هومديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. 2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. 3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل. 4. ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبير5. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها. 6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال..

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي: 1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار. 2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. 3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك. 4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة. 5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة. 6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

المصدر: : البيان

لدولية

الصين تستثمر 115 مليار دولار في السكك الحديدية هذا العام
صفحة 02 ◄

ارتفاع أسعار المنتجين البريطانيين الشهر الماضي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

دول مجلس التعاون تلتزم بتجسيد الاتحاد الجمركي كاملا في 2015
صفحة 03 ◄

معهد التمويل الدولي: الموجودات الأجنبية لدول التعاون سترتفع إلى 1.7 تريليون دولار في 2011
صفحة 03 ◄

المحلية

«محافظ مصرف الإمارات المركزي : اقتصاد الإمارات "محصن" ضد أحداث المنطقة
صفحة 04 ◄

"دبي للاستثمار" تحصل على أكبر قرض في الإمارة منذ بداية الأزمة المالية
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
الاتحاد الجمركي الخليجي
صفحة 05 ◄

ارتفاع أسعار المنتجين البريطانيين الشهر الماضي

أظهرت بيانات رسمية، أن تضخم أسعار منتجات المصانع البريطانية تباطأ بأقل من المتوقع في ابريل الماضي بعد أكبر ارتفاع سنوي في تكلفة مدخلات التصنيع في عامين ونصف العام. وقد تحد هذه الأنباء من آمال بنك انجلترا المركزي في تراجع أسعار المستهلكين بسرعة اعتبارا من أواخر عام 2011، وهو يضع اللمسات الأخيرة على تقريره الفصلي المقرر أن يصدر يوم الأربعاء المقبل. وقال مكتب الإحصاءات الوطني إن تضخم الإنتاج الصناعي انخفض 5,3 بالمائة في ابريل من 5,6 بالمائة معدلة بالزيادة في مارس وهو مستوى أعلى من توقعات بأن يبلغ المعدل السنوي للتضخم 5,1 بالمائة. وفي إشارة على أن ارتفاع الأسعار يمتد ليشمل قطاعات مختلفة من الاقتصاد التضخم الأساسي في أسعار المنتجين -الذي يستبعد تكاليف الطاقة والمواد الغذائية- إلى 3,4 بالمائة من 3,1 بالمئة، وهو أعلى مستوياته منذ سبتمبر عام 2010. وأبقى بنك إنجلترا المركزي على سعر الفائدة عند مستوى 0,5 بالمائة في اجتماعه الشهري يوم الخميس الماضي وسط إشارات، على أن انتعاش الاقتصاد البريطاني ربما فقد قوة دفعه.

المصدر: : رويترز

العجز في الميزانية الأمريكية يبلغ 871 مليار دولار في 7 أشهر

قال مكتب الميزانية بالكونجرس إن إجمالي العجز في الميزانية الأمريكية في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية الحالية بلغ 871 مليار دولار. وهذا الرقم للعجز في ميزانية الحكومة في 7 أشهر حتى نهاية ابريل نيسان مرتفع حوالي 70 مليار دولار عن الفترة نفسها من السنة المالية 2010 وهو ما يبرز الضغوط المالية الشديدة التي يواجهها الرئيس باراك اوباما والكونجرس. وفي وقت سابق من هذا العام توقع مكتب الميزانية عجزا قدره 1.4 تريليون دولار للسنة المالية الحالية بأكملها والتي تنتهي في 30 سبتمبر. وفي نبأ سار بعض الشيء قدر مكتب الميزانية -وهو جهاز غير حزبي لتحليل الميزانية للكونجرس- في مراجعته الشهرية للميزانية أن العجز في شهر ابريل نيسان وحده يبلغ حوالي 41 مليار دولار انخفاضا من العجز المسجل في ابريل 2010 والذي بلغ 83 مليار دولار. ووفقا لمكتب الميزانية فان ذلك يرجع إلى زيادة في إيرادات الحكومة في موسم الربيع للإقرارات الضريبية. وتوقع خبراء اقتصاديون أن تعلن وزارة الخزانة الأمريكية في 11 مايو عجزا في الميزانية قدره 65 مليار دولار لشهر ابريل. وواصل الإنفاق الارتفاع بخطى أسرع من السنة السابقة. وقال مكتب الميزانية انه في الأشهر السبعة حتى نهاية ابريل بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي 180 ر2 تريليون دولار ارتفاعا من 1.999 تريليون دولار في الفترة نفسها من السنة المالية السابقة.

المصدر: : رويترز

عدد الوظائف في الولايات المتحدة يرتفع بحوالي ربع مليون في أبريل

ارتفع معدل التوظيف في الولايات المتحدة خلال شهر أبريل للشهر السابع على التوالي، حسبما ذكرت التقارير الرسمية، لكن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة مع ذلك. واستنادا إلى ما أعلنت عنه وزارة التشغيل الأمريكية فقد ارتفع عدد الوظائف المستحدثة خلال الشهر الماضي بما يناهز 224 ألف وظيفة، أب أكثر مما كان متوقعا. لكن نسبة البطالة ارتفعت بـ0,2 في المائة لتبلغ 9 في المئة؛ علما بأن إحصاء الشغل والبطالة يتم باستخدام مناهج مختلفة. ويقدر عدد المواطنين الأمريكيين العاطلين عن العمل بحوالي 14 مليونا. وعلى الرغم من أن ارتفاع عدد العاملين كان أكبر مما كان متوقعا، فإنه لا يعدو أن يكون جزءا يسيرا من الملايين الثمانية من العاملين الأمريكيين الذين فقدوا عملهم في غمرة الانكماش الذي تسببت فيه الأزمة المالية لعام 2008. وقد قفزت الأسهم الأمريكية في التعاملات المبكرة يوم الجمعة بعد صدور هذا التقرير الرسمي.

المصدر: : BBC Arabic

الصين تستثمر 115 مليار دولار في السكك الحديدية هذا العام

ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) في ساعة متأخرة ليلة السبت إن الصين ستستثمر 745.5 مليار يوان (114.8 مليار دولار) في سككها الحديدية في 2011 وذلك على الرغم من قول تقارير إعلامية إن الميزانية ستقلص في إعقاب عزل وزير السكك الحديدية في مارس . وقالت شينخوا إن الصين تعتزم مد 30 ألف كيلومتر من القضبان الجديدة خلال السنوات الخمس المقبلة وان من المتوقع إن يصل الاستثمار إلى 2.8 تريليون يوان بزيادة قدرها 41.4 في المائة عن الفترة ما بين 2006 و2010 . وأشارت تقارير لوسائل الإعلام المحلية إن ميزانية السكك الحديدية الصينية ستقلص إلى نحو 400 مليار يوان هذا العام بسبب النتائج المترتبة على عزل وزير السكك الحديدية ليو تشوجون في مارس . ووجهت لليو اتهامات بارتكاب "انتهاكات خطيرة للانضباط" وهي عبارة تشير عادة إلى الفساد ولكن ذكرت تقارير إن المسئولين يشعرون بقلق بشأن سرعة وسلامة خطط الصين الطموحة لبناء سكك حديدية.

المصدر: : رويترز

الاستثمار الأجنبي في مصر يهبط بمقدار 400 مليون دولار في الربع الأول

قال رئيس الهيئة العامة للاستثمار في مصر إن الاستثمار الأجنبي تراجع بمقدار 400 مليون دولار في الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع نفس الفترة من 2010 بسبب الآثار السلبية للاضطرابات السياسية على ثقة المستثمرين في البلاد. وأضاف صالح أن الاستثمار الأجنبي في الأشهر الثلاثة الأولى من 2011 بلغ 1.2 مليار دولار. وسحب المستثمرون الأجانب أموالا من مصر في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وقال انه سيجري إنشاء صندوق بقيمة مليار جنيه (176 مليون دولار) لتشجيع الاستثمار في مصر. وأضاف أن دولا خليجية وافقت على تحمل جزء من تكلفة الصندوق. وقالت الهيئة العامة للاستثمار في ابريل إن مصر وافقت على حوافز للاستثمار ستبسط الإجراءات للمشروعات الصناعية الجديدة وتسهل عقود الوكالة التجارية. ومحددا تفاصيل ميزانية 2011 / 2012 أبلغ وزير المالية المصري مؤتمرا صحفيا أنه يتوقع إن يرتفع حجم الإنفاق على دعم السلع الأساسية إلي 177.5 مليار جنيه مصري ارتفاعا من 126.6 مليار جنيه في السنة السابقة. ومن المتوقع إن يصل إجمالي حجم الميزانية إلي 509.3 مليار جنيه. وتواجه مصر عجزا متزايدا في الميزانية وقال رضوان في وقت سابق من هذا الأسبوع إن من المتوقع إن يصل العجز إلي 9.38 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2011 / 2012.

المصدر: : رويترز

دول مجلس التعاون تلتزم بتجسيد الاتحاد الجمركي كاملا في 2015

قال مسئول إماراتي إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتزم تسوية كل القضايا العالقة بشأن اتحادها الجمركي على مدى الأعوام الثلاثة القادمة وذلك لتفعيله بالكامل بحلول عام 2015. وقال وزير الدولة للشؤون المالية في مؤتمر صحفي إنه جرى الاتفاق على استكمال كل القضايا العالقة بخصوص الاتحاد الجمركي في الفترة بين عامي 2011 و2014 وأن يبدأ سريان الاتحاد الجمركي من أول يناير كانون الثاني 2015. وكان إطلاق الاتحاد الجمركي في 2003 قد حظي بإشادة المسئولين كإنجاز كبير في مواجهة انتقادات بأن الكتلة الخليجية تعجز عن تحقيق تكامل اقتصادي في أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم. لكن خلافات أخرت التوصل إلى اتفاق بشأن سبل وضع نظام دائم لتوزيع عائدات الجمارك بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذي يضم إلى جانب الإمارات العربية المتحدة كلا من السعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان والبحرين. وفي مارس قال مسئول خليجي رفيع إنه ينبغي حل القضايا المتبقية للتوصل إلى اتفاق نهائي للاتحاد الجمركي بما يتفق مع جدول زمني اتفق عليه هذا العام. وجرى توحيد الرسوم الجمركية في 2003 عند 5% وتتطلب إقامة سوق مشتركة في الخليج - الذي يسعى لمحاكاة التكامل الاقتصادي الأوروبي - إلغاء الحواجز الجمركية. وفي العام الماضي قال مسئولون بمجلس التعاون إن الإمارات وهي المركز التجاري للمنطقة وثاني أكبر اقتصاد عربي غير راضية عن حصة العائدات التي اقترحتها الأمانة العامة، لكن البعض قال إن المشكلة الأكبر ستكون إلغاء الإجراءات الإدارية في المعابر الحدودية. ويعتبر مسئولو مجلس التعاون النظام الجمركي الحالي نظاما مؤقتا نظرا لتكاليفه الباهظة حيث يجري جمع الرسوم عند نقطة الدخول الأولى ثم تقاسم العائدات وفقا للوجهة النهائية للمنتج.

المصدر: : العربية.نت

معهد التمويل الدولي: الموجودات الأجنبية لدول التعاون سترتفع إلى 1.7 تريليون دولار في 2011

توقع معهد التمويل الدولي دبل آي إف أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تحفيز النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة عبر زيادة الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة، مستفيدة من الفوائض المالية الضخمة المتوفرة لديها والمقدرة بنحو 1.7 تريليون دولار، مقارنة بضآلة الالتزامات الأجنبية التي تفوق 500 مليار دولار. ومن هذا المنطلق توقع المعهد أن يتسارع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي 2011 ليصل في المتوسط إلى 6.5%، حيث تتصدر قطر قائمة النمو بمعدل 18.1% تليها السعودية بمعدل 5.3% ثم الكويت بمعدل 4.4%، ثم سلطنة عمان 4.5% ثم الإمارات العربية المتحدة بمعدل 3.8% ثم البحرين بمعدل 2.9%. يذكر أن محافظ مصرف الإمارات المركزي ذكر أمس أن من المتوقع نمو اقتصاد الإمارات بين أربعة وخمسة في المائة هذا العام. وتوقع المعهد في تقريره الصادر أمس ارتفاع الفائض في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الستة من 129 مليار دولار في العام الماضي إلى 292 مليار دولار في العام المالي 2011. وذلك في مقابل التزامات أجنبية تقدر بنحو 500 مليار دولار. وقال المعهد إن هنالك توجها متزايدا لاستثمار الفوائض في الأسواق المحلية والإقليمية. وفيما توقع كذلك أن ترتفع الموجودات الأجنبية لدول مجلس التعاون مجتمعة بنهاية العام الحالي إلى 1.7 تريليون دولار من مستوياتها البالغة 1.5 تريليون دولار في العام الماضي مستفيدة في ذلك من ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته وكذلك من زيادة الإنتاج لتغطية النقص العالمي في الإمدادات. وأشار المعهد في دراسته الصادرة إلى احتمال ارتفاع صادرات الهايدروكربونات النفط والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية بدول التعاون من 448 مليار دولار عام 2010 إلى 681 مليار دولار بنهاية العام الحالي. كما توقع أن ترتفع الصادرات غير النفطية عام 2011 إلى 214 مليار دولار. وقال إن الزيادة في الصادرات غير النفطية معظمها ستأتي من صادرات البتروكيماويات السعودية وتجارة إعادة التصدير في الإمارات. ولكنه في مقابل ارتفاع الصادرات أشار إلى أن واردات دول التعاون سترتفع كذلك وبمعدل 13.0% إلى 414 مليار دولار لتفوق بذلك معدلها القياسي الذي بلغته عام 2008 والذي وصل إلى 368 مليار دولار. وقال المعهد إن تمويل النمو الإقراضي في المنطقة سيكون ضعيفا وتوقع أن يعتمد النمو الإقراضي في دول التعاون على البنوك المحلية.

المصدر: : جريدة الشرق الأوسط

"دبي للاستثمار" تحصل على أكبر قرض في الإمارة منذ بداية الأزمة المالية

قالت مصادر مصرفية إن مؤسسة دبي للاستثمار، الذراع الاستثمارية لحكومة دبي، اتفقت مع بنوك على قرض لإعادة التمويل بقيمة 2.8 مليار دولار ولأجل خمس سنوات فيما سيكون أكبر قرض يبزغ من دبي منذ أزمتها المالية. وأضافت المصادر أن بنوك "أتش.أس.بي.سي" و"سيتي غروب" وبنك الإمارات دبي الوطني اختيرت لتنسيق شريحة تقليدية، بينما يدير بنكا ستاندرد تشارترد وبنك دبي الإسلامي شريحة إسلامية من القرض. وتواجه المؤسسة زيادة كبيرة في تكاليف الاقتراض تتراوح بين 125 و150 نقطة أساس لتمويل قرض قائم بقيمة ستة مليارات دولار، وذلك بسبب مشكلات ديون دبي والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط. ويبلغ سعر قرض إعادة التمويل الجديد 350 نقطة أساس وستحصل البنوك على رسم مشاركة يبلغ 100 نقطة أساس ورسم هيكلة بواقع 100 نقطة أساس أيضا. وقال مصرفي كبير مطلع على الاتفاق إن الرسوم ترفع العائد الإجمالي على القرض إلى حوالي 390 نقطة أساس على مدى خمس سنوات. وأضاف أنه تتم دعوة البنوك للالتزام بمبلغ 233 مليون دولار لكل منها ومنحت مهلة حتى 25 مايو. ومن المستهدف انجاز الاتفاق بحلول الثامن من مايو. وفي مارس طلبت مؤسسة دبي للاستثمار من حوالي 12 بنكا تقديم مقترحات بشأن قرض بقيمة أربعة مليارات دولار.

المصدر: : رويترز

محافظ مصرف الإمارات المركزي : اقتصاد الإمارات "محصن" ضد أحداث المنطقة

قلل سلطان ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، من تأثير الأحداث التي تشهدها المنطقة في الاقتصاد الإماراتي، واعتبر أن التنوع على صعيد الشراكات الاقتصادية الدولية يحمي الإمارات من الأوضاع الإقليمية، وتجنب الخوض في ما يتردد عن صندوق دولي لدعم الدول التي شهدت ثورات، معتبراً أن ذلك بحاجة إلى "قرار سياسي" . قال السويدي، في مقابلة خاصة مع برنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN"، رداً على سؤال حول وضع الاقتصاد الإماراتي في ظل أوضاع الشرق الأوسط: "اقتصاد الإمارات يعتمد على تعاملات وتبادلات مع عدد كبير من الاقتصادات الأخرى حول العالم، ولذلك فإن التأثير الإقليمي فيه سيكون ضئيلاً جداً، ولا أظن أننا سنتأثر". وعن تطلعاته حيال الثورات والتغييرات في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن قال السويدي: "نأمل أن تستقر الأمور وأن تقود مصر مسيرة الإصلاح وتتبع خطاها الدول الأخرى" . ولدى سؤاله حول وجوب أن يكون لدول الخليج دور طليعي في ما يتردد عن خطة لدعم الاقتصاد في الدول المتأثرة بالثورات على غرار خطة "مارشال" لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية قال السويدي إن هذا الأمر "قضية سياسية بحاجة إلى قرار سياسي". وأقر السويدي بأن الكثير من دول المنطقة يواجه مصاعب اقتصادية بسبب الأزمات التي أدت إلى توقف الاستثمارات الخارجية والسياحة وتعطل الأعمال فيها، وقال إن القضايا "بحاجة إلى معالجة سريعة"، وأكد أن العودة السريعة للاستقرار ستعيد تحريك السياحة الإقليمية وستزيد الثقة الاستثمارية بها .وحول ما إذا كان يرى من ضرورة لمواصلة ضخ الاستثمارات الخليجية في الشرق الأوسط، كما كان يحصل قبل الثورات، قال: "الإصلاحات المتعلقة بالنظم القانونية والاستثمارية كلها مرتبطة بهذه الدول وهي بحاجة إلى تطوير، وإذا حصل ذلك سنرى تزايداً في المبالغ المستثمرة، وكذلك في تدفق التبادلات التجارية بشكل عام" .

المصدر: : الخليج

نخيل» تفاوض لإطفاء مطالبات بـ 8 مليارات بعد أن وجدت مبالغات كبيرة في تحديد قيمة العديد منها

كشف علي راشد لوتاه، رئيس مجلس إدارة شركة نخيل العقارية، عن عدول العديد من المقاولين بمطالبة نخيل سداد المبالغ التي تقدموا للحصول عليها في إطار ملف المطالبات الذي باشرت الشركة فتحه خلال الشهر الجاري بغية التفاوض بشأنه مع الدائنين وإطفاء تلك المطالبات. لكنه فضل عدم الخوض في الآلية المتوقعة لما ستكون عليه عملية السداد. وقال لوتاه في اتصال هاتفي مع (البيان)، أمس، إن إجمالي قيمة تلك المطالبات يصل إلى نحو 8 مليارات درهم، لكن المستشارين الماليين المحايدين الذي عينتهم نخيل لدراسة تلك المطالبات وجدت مبالغات كبيرة في تحديد قيمة العديد منها. لافتاً إلى أن العديد من المقاولين أبدوا مرونة عالية لجهة تصحيح قيمة تلك المطالبات والعودة بها إلى المستويات المعقولة)، مؤكداً أن الشهر الجاري قد يشهد الإعلان عن التوصل إلى حسم مجموعة من تلك المطالبات، من دون أن يفصح عن قيمتها الإجمالية. ورداً على سؤال لـ(البيان) حول ما تركز عليه نخيل في الوقت الراهن، أجاب لوتاه، نخيل تتحرك بشكل فاعل في إطار استكمال خطة إعادة الهيكلة على 3 محاور تغطي الديون والمطالبات وإنجاز المشروعات وتسليمها وتعظيم موارد الشركة عبر زيادة المبيعات ونسب الإشغال في محفظة التأجير. وأوضح لوتاه أن، إنجاز المحور الأول في إستراتيجيتنا يكمن في غلق ملف الديون التجارية، ونحن مطمئنون إلى أن التريث وتحري الدقة يضمنان حسم الملف من دون أخطاء، لذا نحن لسنا على عجلة من أمرنا ما دام الأمر رهناً بتحقيق حسم عادل لكل الأطراف. أما على صعيد المحور الثاني فقد لخصه لوتاه بحرص الشركة على تعظيم الموارد عبر تلبية متطلبات السوق، الذي شهد خلال الفترة الحالية زيادة في الطلب على عقارات نخيل، وتحديداً في مشروع المدينة العالمية وديسكفري جاردن والحدائق وغيرها. أما المحور الثالث الذي تركز عليه الشركة فيصفه لوتاه بأنه التزام نخيل بلعب دورها البارز في السوق العقاري عبر استكمال المشروعات قصيرة الأمد التي أحيلت على المقاولين وباشروا عمليات الإنجاز فيها، وبدأت بشائر عمليات الإنجاز تظهر مع أول مشروع يجري تسليمه في الشهر المقبل، وهو مساكن الفرجان، فضلاً عن فيلل جميرا فلج ساوث.

المصدر: : البيان

مشاورات مع "وزارة الاقتصاد" لوقف حرق الأسعار .. 24.5 مليون طن إنتاج مصانع الأسمنت نصفها يستوعبها السوق المحلي

قال أحمد الأعماش المدير العام لشركة "أسمنت الخليج" إن اتحاد مصنعي الأسمنت يبذل بالتشاور مع وزارة الاقتصاد جهوداً كبيرة للعمل على حماية صناعة الأسمنت الوطنية التي تعد إحدى أهم الصناعات التي ساهمت في رفد قطاع الإنشاءات ومشاريع البنية التحتية في الدولة، كما أن الأسمنت الإماراتي أصبح معروفاً على مستوى العالم بجودته وقدرته على المنافسة . وحول ما إذا كان هناك اتفاق قريباً مع الوزارة في ما يتعلق بتثبيت الأسعار قال الأعماش: في حال تم التوصل إلى اتفاق بين المصنعين والوزارة سيتم الإعلان عنه في حينه من دون إعطاء مدى زمني محدد .أضاف الأعماش، أن الاتحاد يتشاور كذلك مع المصنعين للعمل على وضع حلول وتبادل الأفكار تجاه مواجهة تراجع الطلب على الأسمنت محلياً .وقال إن تراجع الطلب على الأسمنت أسهم في مواصلة عدد من المصنعين حرق الأسعار وتختلف نسب التخفيضات في الأسعار بين مصنع وآخر وإمارة وأخرى .وعن الطاقة الإنتاجية لمصانع الدولة قال الأعماش تنتج المصانع المحلية حالياً نحو 24،5 مليون طن سنوياً وهو إنتاج يضاعف تقريباً حجم الطلب، حيث الطلب المحلي على الأسمنت يتراوح حالياً بين 12 و13 مليون طن وهو ما يضع المصانع أمام خيارات صعبة . وعن الحلول المتاحة أمام المصانع قال مدير عام شركة "أسمنت الخليج" إن الحلول تنحصر في التوجه إلى التصدير إلى دول الخليج أو التصدير لمناطق بعيدة نسبياً مثل السوق العراقي أو شمال إفريقيا، لكن هذا الحل تقف عقبة أسعار الشحن بقوة أمامه حالياً بسبب ارتفاع تكلفة الشحن ورسوم المرور المرتفعة عبر قناة السويس وكذلك الدول المعروفة بتواجد القراصنة فيها، كما أن المناطق القريبة من تركيا والهند وبعض دول شمال آسيا المنافسة فيها صعبة . أما عن الحل الثالث فقال الأعماش هو الحل الأسهل وهو تخفيض للطاقة الإنتاجية للمصانع . وعن أسعار الأسمنت السائب في الدولة قال: السعر يتراوح حالياً بين 170 و180 درهماً للطن من أرض المصنع يضاف إلى أجرة النقل وغيرها من المصاريف التي تصل بالسعر للمستهلكين إلى نحو 200 درهم .

المصدر: : الخليج

الاتحاد الجمركي الخليجي

انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو عام 1981م في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس عام 1982م حيث تم البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق ما ورد بها من أحكام ونصوص اعتباراً من الأول من مارس 1983م، وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس والتي تم بموجبها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وفق شروط معينة. وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001م لتواكب التطور الشامل للعمل الخليجي ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية . وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً جديدة ومطورة للعمل المشترك من أهمها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وغيرها. ولتحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين في مسقط 2001م البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من يناير 2003م، كما قرر في دورته الثالثة والعشرين في الدوحة 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي في نفس التاريخ. وقد بدأ العمل فعلياً بالاتحاد الجمركي مع بداية عام 2003م، وفيما يلي أهم العناصر الأساسية لهذا الاتحاد :

مفهوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس :

هو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم "الضرائب" الجمركية واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم "ضرائب" جمركية ولوائح تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي .

أسس الاتحاد الجمركي لدول المجلس :

يقوم الاتحاد الجمركي لدول المجلس على الأسس التالية :

1 – **تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي** تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بواقع 5٪ على جميع السلع الأجنبية المستوردة من الخارج، ما عدا الفئات التالية: - إعفاء (417) سلعة من الرسوم الجمركية، وغالبيتها من السلع التالية: - الحيوانات الحية واللحوم الطازجة والمبردة والأسماك . - الخضروات والفواكه الطازجة والحبوب . - الأدوية ومعظم المستلزمات الطبية . - الكتب والصحف والمجلات . - السفن والطائرات التجارية . - فرض رسوم جمركية بواقع 100٪ على التبغ ومشتقاته، مع الأخذ بالحد الأدنى للاستيفاء، حسب العدد والوزن والنوع . - إعفاء مدخلات الصناعة بدول المجلس (المستلزمات الداخلة في الإنتاج) من الرسوم الجمركية. - الإعفاءات من الرسوم الجمركية الواردة في نظام "قانون" الجمارك الموحد لدول المجلس (الإعفاءات الدبلوماسية، الأمتعة الشخصية، مستلزمات الجمعيات الخيرية) . - رسوم الحماية الجمركية المفروضة في بعض الدول الأعضاء على بعض المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات تنتهي في نهاية عام 2005م .

2- **السلع المنتجة في أي من دول الاتحاد الجمركي لدول المجلس، تعامل معاملة المنتجات الوطنية** ويسمح لها بالتنقل بكامل حريتها بين الدول الأعضاء بموجب الفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الجمركي الموحد للإغراض الجمركية و الإحصائية. وتم إلغاء إجراءات التأهيل لمنتجات المصانع الوطنية التي كان معمولاً بها قبل قيام الاتحاد الجمركي، مع ملاحظة ضرورة اصطحاب شهادة منشأ فقط للمنتجات التي يتعذر طبقاً لطبيعتها – تثبيت دلالة المنشأ واسم المنتج عليها بطريقة غير قابلة للنزع وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من قيام الاتحاد الجمركي (المرحلة الانتقالية) والتي تنتهي بنهاية عام 2005م كحد أقصى. أما السلع الوطنية المثبت عليها دلالة المنشأ واسم المنتج بطريقة غير قابلة للنزع، فيكتفى فقط بالفواتير المحلية والبيان الجمركي الموحد للأغراض الجمركية والإحصائية الخاص بها لغرض انتقالها بين دول المجلس دون اشتراط اصطحابها بشهادة منشأ .

3 – **نظام "قانون" جمركي موحد، ولوائح وأنظمة متماثلة**، وتوحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس .

4– **نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة** : يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي بدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو، ويقوم بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وتتحرك السلعة الأجنبية بعد استكمال إجراءاتها الجمركية في نقطة الدخول الأولى بحرية داخل دول المجلس . وسيكون دور المراكز الجمركية البينية (بين دول المجلس) عند انتقال السلع إلى دولة عضو أخرى، خلال الفترة الانتقالية المحددة بثلاث سنوات تنتهي في نهاية عام 2005م كحد أقصى، الإطلاع على نسخة البيان الجمركي الموحد (بيان الاستيراد) المتضمن الإجراءات الجمركية التي تمت عليها في مركز الدخول الأول وذلك بهدف رصد الرسوم الجمركية الخاصة بها والمعلومات الإحصائية لتحديد حصة دولة المقصد النهائي من رسومها الجمركية. أما البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح باستيرادها في الدول الأعضاء الأخرى، فيكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها. وتعامل البضائع الأجنبية المستوردة من المناطق

الحرة داخل دول المجلس معاملة السلع المستوردة من خارجه وتستوفى عليها الرسوم الجمركية حال خروجها من المناطق الحرة .

5 – يتم **انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية**، مع الأخذ بالاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة

المرحلـــة الانتقاليـــة : رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي في وقته المحدد، وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة، وتقليلاً للعقبات والإشكاليات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة، فقد توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقالها بين الدول الأعضاء، على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام 2006م كحد أقصى، ومن هذه الإجراءات :

1 – **آلية المقصد النهائي** : سيتم تطبيق إجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل إلى توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة (أي أن الدولة التي تُستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية).

2 – **آلية انتقال السلع بين الدول الأعضاء** : - البضائع الأجنبية الواردة من خارج دول المجلس :

أ – البضائع التي يكون مصدرها منفذ الدخول الأول وكانت الإرسالية كاملة فيتم تطبيق الإجراءات الجمركية كاملة (البيان الجمركي – المعاينة – التفتيش – الرسوم) عليها في أول نقطة جمركية مع العالم الخارجي وتنتقل كاملة إلى مقصدها النهائي بعد ترصيصها وبموجب نسخة من بيان الاستيراد الذي يبين اسم المنتج والرسوم الجمركية المستحقة عليها لصالح دولة المقصد النهائي.

ب - الإرسالية غير الكاملة (جزء من البضاعة الواردة) وتمت إجراءاتها الجمركية في مركز الدخول الأول ويرغب المستورد في نقل جزء منها إلى دولة أخرى قبل مغادرتها للدائرة الجمركية فيتم انتقالها بموجب البيان الجمركي للأغراض الإحصائية المتفق عليه ونسخة من بيان الاستيراد الأصلي بعد ترصيصها.

- البضائع الوطنية والأجنبية التي تنتقل من الأسواق المحلية :

أ – البضائع التي يكون مصدرها الأسواق المحلية وتكون وطنية المنشأ فتنتقل بموجب الفواتير المحلية والبيان الجمركي للأغراض الجمركية والإحصائية بالإضافة إلى شهادة المنشأ في حالة تعذر تثبيت دلالة المنشأ عليها بطريقة غير قابلة للنزع .

ب - البضائع الأجنبية المستوردة قبل 1/1/2003م يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها في منفذ دولة المقصد النهائي، وأما إذا كانت مستوردة بعد 1/1/2003م فيكتفى بالرسوم الجمركية التي تم استيفاؤها في منفذ الدخول الأول بعد تقديم ما يثبت دفع الرسوم الجمركية عليها، وإلا فيتم ترسيمها عند منفذ دخول دولة المقصد النهائي.

3 – حدد دور المراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي بثلاث مراحل تبدأ بالتأكد من تنفيذ الإجراءات الجمركية وغير الجمركية على السلع الواردة وتنتهي هذه المراحل بإلغاء المهام الجمركية لها، مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، والتي تنص على :" انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة".

4 – تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس إلى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة بما يضمن سرعة فسحها في المنافذ الجمركية وذلك لتسهيل حركة انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي.

5 – إعطاء الحق للدول الأعضاء التي تفرض حالياً رسوم حماية جمركية على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية باستيفاء رسوم حماية عليها خلال الفترة الانتقالية، على أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال عام 2003م على قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم حماية جماعية من قبل الدول الأعضاء، على أن يستوفي منفذ الدخول الأول نسبة 5٪ إذا لم تكن السلعة محمية في الدولة ويحصل الفرق من قبل دولة المقصد النهائي للسلع التي تخضع لرسوم حماية من قبل منفذ الدخول البيني لتلك الدولة .

6 – منح 24 شهراً كحد أقصى للجان المختصة لوضع آلية موحدة للفسح الجمركي للأدوية والمستحضرات الطبية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، بما في ذلك التسجيل الموحد للأدوية. كما تم منح مهلة 36 شهراً كحد أقصى للجان المختصة للتوصل إلى آلية موحدة لإجراءات حركة استيراد وتنقل السلع الغذائية بين دول المجلس، مع ضرورة إيجاد مراكز ومختبرات فنية متطورة في الدول الأعضاء لضمان سلامة وسرعة انسياب السلع الغذائية والحيلولة دون تلفها في المراكز الجمركية .

وقد كلف المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين اللجان الوزارية المختصة بمضاعفة الجهود لمتابعة تطبيق الاتحاد الجمركي وضمان حسن سير العمل به والعمل على تقليص الفترات الانتقالية التي تم الاتفاق عليها وعلى تسهيل انسياب حركة السلع بين دول المجلس وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركة التجارة بينها .

خطوات هامة تم العمل بها بالاتحاد الجمركي لدول المجلس:

1 – إلغاء شرط الحصول مسبقاً على رخص الاستيراد عند استيراد السلع لأي من دول المجلس التي كان معمولا بها في بعض دول المجلس، بسبب تعارض ذلك مع متطلبات الاتحاد الجمركي لدول المجلس والعمل بنقطة الدخول الواحدة .

2 – الاتفاق على البيان الجمركي الموحد لأغراض (الاستيراد، التصدير، إعادة التصدير، التصدير المؤقت، الترانزيت، المناطق الحرة، الإحصاء) ويتم العمل به في جميع إدارات الجمارك بدول المجلس، مع ضرورة توفر المعلومات الرئيسية عن السجل التجاري للمستوردين لدى نقطة الدخول الأولى، وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات، يكتفي بصورة من السجل التجاري.

3 – نظراً لأهمية دور المخلّصين الجمركيين في فسح البضائع في المنافذ الجمركية فقد صدرت موافقة المجلس الأعلى بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهنة التخليص الجمركي في أي من الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة نفسها .

4 – تم إعادة النظر في نظام الوكالات التجارية وحماية الوكلاء التجاريين والذي يشترط في بعض دول المجلس أن يتم استيراد السلع الأجنبية بواسطة وكلائها المحليين، وذلك لتعديل وضعه بما يكفل عدم إعاقة انسياب السلع بين دول المجلس في ظل نظام نقطة الدخول الواحدة والعمل بالاتحاد الجمركي .

5 – لدعم تطوير العمل الجمركي الموحد فقد اتفقت دول المجلس على إقامة مشروع للربط الآلي الجمركي بين إدارات الجمارك بدول المجلس ومركز تبادل المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض، والذي سيقوم بمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي، وسيوفر المعلومات الإحصائية عن واردات وصادرات دول المجلس فيما بينها ومع العالم الخارجي .

6 – تستوفى الرسوم الجمركية على وسائط النقل والمركبات الآلية في الاتحاد الجمركي وتتخذ كامل الإجراءات الجمركية عليها في نقطة الدخول الواحدة ويتم انتقالها بين الدول الأعضاء دون استيفاء رسوم جمركية عليها كغيرها من البضائع الأجنبية الأخرى وتستبدل لوحاتها وفق الآلية المتفق عليها في إطار المجلس .

7 – تعتبر دول المجلس في الاتحاد الجمركي مجموعة اقتصادية واحدة، وبناءً عليه، فلا يتم التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع فيما بينها بعد قيام الاتحاد الجمركي، وتتعامل مجتمعة بالترانزيت مع بقية دول العالم وفق الاتفاقيات الدولية النافذة، وينتهي وضع العبور بالنسبة للبضائع الأجنبية الواردة لأي من دول المجلس في أول منفذ جمركي دخلت عن طريقه البضاعة وتستكمل إجراءاتها الجمركية من معاينة وتفتيش واستيفاء الرسوم الجمركية عليها كغيرها من البضائع الأخرى، ويبدأ النقل بالعبور بالنسبة للبضائع الصادرة أو المعاد تصديرها من آخر منفذ جمركي خرجت عن طريقه البضاعة.

الآثار الاقتصادية المتوقعة لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس:

1 – تقليل الصعوبات والقيود التي تواجه تنقل السلع الوطنية والأجنبية بين دول المجلس.

2 – زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء .

3 – زيادة المنافسة وارتفاع معدلات الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة نتيجة لتسهيل انسياب التجارة البينية، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلك.

4 – خطوة ضرورية للوصول إلى سوق خليجية مشتركة .

5 – دعم القوى التفاوضية لدول المجلس مجتمعة والحصول على شروط أفضل مع شركائها التجاريين في مجال التجارة والاستثمار .